

الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/42/PV.69

24 November 1987

ARABIC

الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

السيد فلورين

الرئيس :

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٣]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥البند ٢٢ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22 و A/42/22/Add.1)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/42/45)
- (ج) تقارير الامين العام (A/42/659 و A/42/691 و A/42/710)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/765)
- (هـ) مشاريع قرارات (من A/42/L.26 إلى A/42/L.32)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود بداية أن ألفت انتباه

الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/765) .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعتمد إقبال قائمة المتكلمين

بشأن البند المطروح أمامنا هذا الصباح ، ظهر غد ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

فإذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة أولا لرئيس اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصري السيد يوسف غاربا ممثل نيجيريا .

السيد غاربا (نيجيريا) (رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصري ، يشرفني أن أفتتح مناقشة البند ٢٢ المدرج في جدول الأعمال والمعنون

"سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا". ولكن أولا أود ، نيابة عن اللجنة الخاصة ، أن أغتنم هذه الفرصة لأهنيكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم عن جدارة رئيسا للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

يتناول التقرير السنوي للجنة الخاصة تناولا شاملا الحالة في جنوب افريقيا والاستجابة الدولية وأنشطة لجننتنا . وأود أن أشير إلى أننا معينا هذا العام لتحسين شكل تقريرنا حتى يصبح أكثر دقة وتحليلا وأقل طولا . كما أحجمنا عن ذكر أسماء بعض الدول الاعضاء التي تدعم نظام الفصل العنصري وتتعاون معه ، على أمل أن تحثها هذه اللفتة على أن تتمعن في دراسة تقرير اللجنة ومشاريع القرارات ، دون استخدام ذكر الأسماء ذريعة لتحقيق عمل اللجنة ومشاريع قراراتها والتصويت بالتالي ضد تلك المشاريع . وإذا أضع ذلك في اعتباري سأقتصر في كلمتي على تقييم الحالة في ذلك البلد تقييما عاما ، وعلى الأهداف الرئيسية التي تتوخاها اللجنة الخاصة بغية إنهاء الفصل العنصري .

وكما يعرف الجميع فإن الحالة في جنوب افريقيا منذ العام الماضي ، عندما افتتحت مناقشة هذا البند ، سارت من سيئ إلى أسوأ . فالجهاز القمعي لنظام الفصل العنصري عمل دون هوادة على قمع مقاومة الشعب لنظام الفصل العنصري - وهي مقاومة طبيعية للغاية - ومطالبته بالمساواة وبحقوق الانسان الأساسية .

وواصلت بريتوريا في الوقت ذاته أنشطتها الارهابية عبر حدودها . وفي محاولة لإضعاف اقتصادات دول خط المواجهة وتقويض استقلالها الاقتصادي والسياسي لم تتوقف بريتوريا عن ارتكاب أعمال العدوان الوحشية . وبطريقتها الوحشية المعتادة لجأت الى عمليات الاختطاف والاغتيال وشن هجمات الكوماندو على أراضي تلك البلدان . أما داخل جنوب افريقيا ذاتها فإن عمليات الاعتقال والاحتجاز التي لم يفلت منها حتى النساء والأطفال ، والمحاكمات والتعذيب والإعدام والاختطاف والاغتيال واستخدام جماعات الاقنصاص اليمينية للتحريض على العنف بين السود والسود ، أصبحت طابع الحياة اليومية ؛ كما كهمت الصحافة .

وفي الآونة الأخيرة يمارس الضغط ضد الجامعات لقمع أية معارضة للفصل العنصري ، بالتهديد بقطع دعم الدولة المالي في حالة عدم الانصياع . إن نظام الأقلية العنصرية أصبح يستخدم بصورة روتينية كل أدوات الارهاب الذي تتبناه الدولة لسحق كفاح التحرر بغية الحفاظ على الفصل العنصري . وفي الوقت ذاته فشلت الإصلاحات المزعومة في اجتذاب الاغلبية الساحقة من السكان . إلا أن الدعائم الاساسية لذلك النظام الاثم مازالت كما هي لم تمس . ولا يزال قانون مناطق الجماعات وقانون التصنيف العنصري ساريين . كما أن سياسة الاوطان والترحيل الإجباري للسكان مستمرة دون هوادة ، ومازالت الاغلبية السوداء محرومة من المشاركة في عملية اتخاذ القرار الوطنية المركزية .

ورغم كل الارهاب الذي تمارسه الدولة البوليسية في ظل حالة الطوارئ المستمرة ، فإن إصرار شعب جنوب افريقيا المناضل أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى . لقد كان الإضراب الطويل الفعال للغاية الذي شنه عمال المناجم السود في شهر آب/أغسطس من هذا العام حدثا آخر يوضح قدرة العمال السود على القيام بعمل منظم لتعزيز مطالبهم ، كما دل على تعزيز مراكز المعارضة لنظام بريتوريا .

لايزال الكفاح التحرري في جنوب افريقيا يدفع بعض مكانها البيض الى التفكير . فبعد أن انتهى بعض التقدميين البيض الى أن نظام الفصل العنصري ليست لديه النية لإنهاء الفصل العنصري ، ولخشيتهم التي لها ما يبررها من آثار ذلك الموقف العنيد على الحالة التي تتطور بسرعة ، تركوا الحزب الوطني الحاكم ليخوضوا الانتخابات المقرر إجراؤها للبيض فقط في شهر أيار/مايو بوصفهم مستقلين . وأجرى آخرون - من بينهم أكاديميون وأعضاء بالبرلمان ورجال أعمال افريقانيون - منذ وقت قريب جدا محادثات في داکار مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا لاستكشاف امكانية التمهيد لاجراء مفاوضات بشأن مستقبل البلاد .

في ظل هذه الخلفية ينبغي تقييم الإفراج مؤخرا عن السيد غوفان مبيكي وأربعة آخرين من السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . ومع أننا نرحب بالإفراج عنهم ، فإن هذا الاجراء لن يكون له مغزى بوصفه خطوة أولى صوب القضاء على الفصل العنصري إلا إذا تبعه الإفراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر عن حركات التحرر الوطني ومنظمات أخرى ، وما هو أهم من ذلك ، رفع حالة الطوارئ وعودة جميع المنفيين السياسيين . إن مثل هذه الاجراءات الهادفة لضرورة لتخفيف حدة التوتر العنصري وفتح الطريق أمام المفاوضات الحقيقية التي ستفضي الى جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية .

وفي الوقت نفسه ، أصبح الكفاح في جنوب افريقيا يكتسب المزيد والمزيد من الاعتراف والتضامن والمساعدة على الصعيد الدولي . إن الضغط الدولي على بريتوريا لايزال قائما بل إنه يتكشف في بعض الحالات . ولاتزال حكومات ومنظمات حكومية وغير

حكومية تتخذ بشكل متزايد تدابير ضد نظام الفصل العنصري ، وتقدم العون الى دول المواجهة ودول افريقية مستقلة أخرى لتمكينها من مواجهة أعمال بريتوريا العدوانية والمزعزعة للاستقرار . ولا يزال المطلب الدولي بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا يقوى . ولا تزال الامم المتحدة والمجتمع الدولي يكشفان جهودهما في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري الشرير ، وضد احتلال النظام العنصري غير الشرعي لناميبيا ، وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها .

إلا أنه مما يؤسف له أن بلدانا غربية قليلة - بدافع من المصالح الانانية الاقتصادية وغير الاقتصادية - لاتزال ترتبط بروابط وثيقة مع جنوب افريقيا ، وأصبحت تشكل عقبة في سبيل اتخاذ تدابير فعالة ضد بريتوريا ، وذلك برفضها قيام مجلس الامن وأجهزة دولية أخرى بفرض جزاءات إلزامية شاملة . لقد عارضت المملكة المتحدة - على سبيل المثال - فرض جزاءات أخرى على جنوب افريقيا في مؤتمر الكومنولث الذي اختتم مؤخرا في كندا . وإنه لما يدعو الى السخريه أن بلدا اضطلع بدور هام في تطوير مفهوم حقوق الانسان والديمقراطية البرلمانية الحديثة يعيق الآن - بذرائع مختلفة - اعتماد تدابير تؤدي الى استعادة حقوق الانسان الأساسية في جنوب افريقيا ، وتسهم بشكل سلمي في إقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي .

من دواعي قلقنا الشديد توسيع نطاق الروابط الاقتصادية بين اليابان والنظام العنصري . لقد أصبحت اليابان الآن - للأسف - أكبر شريك تجاري لجنوب افريقيا . وشيئا فشيئا تصبح اليابان ، وبعض بلدان الشرق الأقصى الأخرى ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة ، هي المستفيدة من تحويلات تجارة جنوب افريقيا التي تحدث الآن في أعقاب التدابير الانتقائية التي اتخذها الكونغرس الأمريكي في العام الماضي . إن التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة تشكل خطوة على الطريق الصحيح ، واعتقد أنه ينبغي أن تعزز . وقد أخذنا علما أيضا ببعض التدابير التقييدية التي اتخذتها اسرائيل في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ، رغم أنه لا يعرف الكثير عن مصير عقود قديمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال العسكري والمجالات

الاستراتيجية الأخرى ، وكذلك الحال بالنسبة لتنفيذ تلك التدابير المحدودة . ومع هذا ، فإننا نعترف بها على علاقتها ، ونأمل أن تقوى بمرور الزمن .

في هذا السياق ، أود أن أسجل أن موقف بعض الدول الغربية الأعضاء في الأمم المتحدة التي أعاقحت حتى الآن هذه المنظمة من اتخاذ إجراء كامل فعال ضد نظام الفصل العنصري يشير تساؤلات خطيرة . فهل من قبيل المصادفة فقط أن لتلك الدول أكبر المصالح الاقتصادية في جنوب أفريقيا ؟ كيف تعلن تلك الدول الأعضاء نفسها أن الجزاءات ضد جنوب أفريقيا غير فعالة ، بينما تطالب في الوقت نفسه بفرض جزاءات ضد بلدان أخرى بل تفرضها عليها فعلا ؟ لماذا تعتبر المقاومة المسلحة محرمة في جنوب أفريقيا بينما كانت وسيلة مجيدة من وسائل تحقيق الاستقلال والحرية في الماضي ؟

ليست هناك حاجة إلى الإجابة عن تلك الأسئلة ، فالإجابات واضحة . وعندما يريد العقل البشري أن يوجد ذريعة ، فإنه يوجد ذريعة . لكنه ينبغي وضع حدود للرياء . وفي هذه المنظمة ، علينا أن نلتزم بقواعد تستند ، على الأقل ، على حد أدنى من القيم الأدبية كقاسم مشترك ، بخامة في هذه الحالة ، التي تتعرض فيها حقوق الإنسان الأساسية لملايين السود للخطر .

إن قيام اللجنة الخاصة بالتوصية بشكل مستمر بفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب أفريقيا يستهدف تسوية المشكلة سلميا ، ويبرز رغبات الشعب المضطهد التي عبّر عنها الزعماء الحقيقيون للسكان السود في جنوب أفريقيا ، زعماء حركات التحرر الوطني واتحادات نقابات العمال السود ، وزعماء الكنيسة مثل رئيس الأساقفة ديسموند توتو ، وزعماء دول المواجهة ودول أفريقية أخرى ومنظمة الوحدة الأفريقية . إنه يبرز أيضا قناعة المجتمع الدولي ، على النحو الذي أعربت عنه قرارات الجمعية العامة ، وعدد من المؤتمرات الدولية لمناهضة الفصل العنصري - ومن بينها المؤتمران العالميان اللذان عقدا في باريس في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ - ومجموعات من الشخصيات البارزة مثل فريق الكومنولث للشخصيات البارزة . إن المجتمع الدولي مقتنع بأنه ما لم تفرض جزاءات على نظام الفصل العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق فإنه لن

يتحرك صوب عملية القضاء على الفصل العنصري ، وبأن الجزاءات تمثل أهم الوسائل السلمية الفعالة للقضاء على ذلك النظام بإجباره على الدخول في مفاوضات جادة . وهذه التدابير موجهة الى نظام الفصل العنصري وليس الى أي قطاع من السكان . وما لم تفرض هذه الجزاءات فإن ما يتوقع أن تقوم به جنوب افريقيا هو مزيد من العنف ومزيد من سفك الدماء .

ومع ذلك ، الى أن تفرض جزاءات أخرى بموجب الفصل السابع من الميثاق ، يمكن للجنة الخاصة أن تحث الدول على أن تقوم ، على أقل تقدير ، باعتماد وتقوية تدابيرها التقييدية ضد جنوب افريقيا ، وأن تحترم التدابير الدولية القائمة ، بما فيها حظر توريد السلاح والنفط . إن التدابير الدولية الراهنة ، ومن بينها التدابير التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية والكومنولث ينبغي تقويتها . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن امتنان اللجنة الخاصة لجميع تلك الحكومات ، وبخاصة حكومات بلدان الشمال ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي اتخذت مؤخرا تدابير ضد نظام الفصل العنصري . إن ما نحن بحاجة إليه بشدة الآن هو سد الثغرات سواء في التدابير المتخذة فيما بين البلدان أو في اطار الجزاءات الخاصة التي تفرضها البلدان نفسها . وما نحن بحاجة إليه أيضا هو رصد تلك التدابير الوطنية والجماعية بشكل فعال وسد الثغرات في التدابير والرصد الفعال لها ومعاقبة المنتهكين لها أقل ما يمكن توقعه في هذه اللحظة . وإلا سنسمح لبريتوريا عن إدراك ووعي بأن تتهرب حتى من هذه التدابير المحدودة ، وبأن تهزأ من خطواتنا التدريجية الفاترة .

وفي هذا الصدد ، تعتبر الحجج التي تطرح ، وبخاصة تلك التي تطرحها حكومة الولايات المتحدة ، ومؤداهما أن الجزاءات التي فرضها كونغرس الولايات المتحدة في العام الماضي ليست فعالة ، حجج سطحية ولا يمكن قبولها كمعيار صحيح يتحدد به ما إذا كانت ستفرض اجراءات دولية أخرى . إن تلك التدابير انتقائية ، ولذلك لا يمكنها - وأكرر لا يمكنها - أن تكون فعالة بالكامل . فضلا عن هذا ، لا يمكن الحكم على فعالية الجزاءات خلال فترة عام واحد ، ولا يتوقع أن يكون لها أثر إلا في المدى البعيد .

ولئن كنا نرحب بالجزاءات التي اعتمدها كونغرس الولايات المتحدة وبجهودها الحالية من أجل تعزيز هذه الجزاءات ، فإننا نأمل لمقاومة حكومة الولايات المتحدة فرض أية جزاءات أخرى ونعترض بشدة على سياستها الجديدة ، سياسة "الدبلوماسية النشطة والخلاقة" ، التي هي في الواقع إحياء السياسة الفاشلة ، سياسة "الارتباط البتاء" المزعوم .

ومما له صلة بالموضوع أن الاقتراح الذي قدمته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم المعونة إلى السود في جنوب أفريقيا وإلى الدول المجاورة لا يمكن إلا أن يكون جهداً موازياً لفرض الجزاءات وليس بديلاً فعالاً لها . ولئن كان المقصود من هذه المعونة تخفيف معاناة الشعوب المقهورة في المنطقة ، فإنها لا تصم بأي حال من الأحوال في القضاء على الفعل العنصري . ولا يتمثل هدفنا ، وهذا المجتمع الدولي حقاً في اصلاح الفعل العنصري ولكن القضاء عليه قضاء تاماً . ولا يمكن لأي قدر من اللغو الدبلوماسي أو الخداع الدبلوماسي أن يزيل الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل أو أن يعفيانا من الوفاء بمسؤولياتنا . فمن واجبنا أن نساعد شعب جنوب أفريقيا في القضاء على نظام الفعل العنصري الذي ينتهك ميثاق منظمتنا وجميع المكوك الدولية لحقوق الإنسان ، ويشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين .

لذلك تأمل اللجنة الخاصة أن تولي الجمعية العامة عناية جادة للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة . فهذه التوصيات حقيقية وواضحة ودقيقة . ومما يؤكد الحاجة الجماعية إلى العمل الحقيقي . وهي حاجة سياسية وأخلاقية . ولن يرحمنا التاريخ إذا لم نتصد بجدية وإصرار لمكافحة الفعل العنصري ، الذي يمثل إهانة لإنسانيتنا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطى الكلمة للسيد عريف شهيد

خان ، مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري ليقرر تقرير اللجنة .

السيد خان (مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رؤساء للجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، وأن أعرب عن تقديري العميق لتفانيكم

الشخصي والتزامكم بالنضال ضد الفصل العنصري الآن ، وخلال عملكم بمفتمكم ممثلاً دائماً للجمهورية الديمقراطية الألمانية لدى الأمم المتحدة وعضواً في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

ثانياً ، أود أن أشكركم على إعطائكم الكلمة لي لاتولى ، بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، عرض تقريرها السنوي (A/42/22) بالإضافة إلى التقرير الخاص عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا (A/42/22/Add.1) الذي أعد وفقاً للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٥/٤١ جيم . والتقريرات أكثر قصراً وإيجازاً ويركزان على القضايا الأساسية وفقاً لرغبات الدول الأعضاء .

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي ، أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها العميق إزاء الحالة المتردية بسرعة في جنوب أفريقيا ، والناجمة عن سياسات وممارسات الفصل العنصري التي تتسم بتصاعد حكم القمع والعنف والارهاب الداخلي . وبالإضافة إلى ذلك لغت اللجنة النظر إلى الغطاءات التي يتركبها نظام الفصل العنصري في إقليم ناميبيا المحتل على نحو غير شرعي ، وإلى استمرار أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد بلدان المنطقة ، الأمر الذي يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين .

وتود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تؤكد أن النضال البطولي الذي يشهده الآن الشعب المقهور في جنوب أفريقيا يمثل تحدياً خطيراً ، ويوفر فرصة كبيرة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لاتخاذ إجراء حاسم للتعجيل بالقضاء على نظام الفصل العنصري اللاإنساني ولضمان ذلك القضاء ، وتمكين الشعب من أن يقيم مجتمعاً ديمقراطياً وحرّاً وغير عنصري وغير مقسّم في جنوب أفريقيا .

لقد شهد العام الماضي مقاومة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل ضد الفصل العنصري ، وحاول النظام العنصري أن يقمع هذه المقاومة من خلال الهجوم المنسق على جميع أشكال المعارضة في البلاد . وتكشف حالة الطوارئ التي فرضت منذ تموز/يوليه ١٩٨٥ ووجدت بعد ذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و حزيران/يونيه ١٩٨٧ أن جنوب أفريقيا دولة بوليسية أعطيت لقوات الأمن فيها سلطات القمع التي لا حدود لها تقريباً .

ولا تقام فيها الدعوى في الواقع ضد هذه القوات عن الأعمال الوحشية التي ترتكبها .
لقد أصبح الاستخدام المكثف للاحتجاز دون توجيه التهمة أو المحاكمة ، واختفاء
المناضلين المناهضين للفصل العنصري ، حتى الأطفال ، سلاحا للتخويف وآلية متعمدة
لإضعاف المعارضة . وترمي التدابير الوحشية على وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية
والمحاضرة لنشر أعمال القمع التي ترتكب ضد الذين يقاومون الفصل العنصري . إلى
اضفاء فظائع هذا النظام .

في ظل هذه الخلفية ، كشفت اللجنة الخاصة جهودها لكي تلقي الضوء بصفة خاصة
على محنة السجناء السياسيين وأعضاء النقابات العمالية والطلبة والشباب والنساء
والأطفال والمؤسسات الدينية والصحافيين وغيرهم . وواصلت النهوض بنشر المعلومات
وتعبئة العمل الدولي الأكبر ضد الفصل العنصري . ومن خلال الاجتماعات والحلقات
الدراسية والمؤتمرات وغير ذلك من أشكال التنسيق والتعاون مع الحكومات والمنظمات
الحكومية الدولية وغير الحكومية ، عززت اللجنة الخاصة الوعي العام بأن أحد
التدابير الفعالة للتغيير السلمي في جنوب افريقيا هو فرض الجزاءات الإلزامية
الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ومن المؤسف أن دولتين دائمتي
العضوية في مجلس الأمن جعلتا مرارا وتكرارا من المستحيل على المجلس الموافقة على
اية تدابير تطالب باتخاذها القرارات المتعددة التي اتخذتها الجمعية العامة .

ومع ذلك لاحظت اللجنة الخاصة مع التقدير أن عددا من الحكومات اتخذ اجراءات
محددة ضد نظام الفصل العنصري . وعلى مر السنين اتخذت بلدان عديدة ، مثل البلدان
الأعضاء في حركة عدم الانحياز وفي منظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن البلدان
الاشتراكية ، تدابير فعالة . ومن بين البلدان الغربية كانت دول الشمال رائدة
الحملة الرامية الى فرض الجزاءات ، وفرضت على نحو تدريجي تدابير تجارية وغير
تجارية فعالة . وفرضت دول أخرى جزاءات انتقائية . وتعتبر جميع هذه الأنشطة خطوة
في الاتجاه السليم .

ولئن كانت اللجنة الخاصة قد اعتبرت معظم الاجراءات التي اتخذت ايجابية ،
فهناك حاجة الى جهود جادة من أجل اتباع نهج متناسق والقيام برصد فعال . ومما يزيد

من قلق اللجنة الخاصة الانتهاكات المتكررة للحظر الإلزامي على تصدير الأسلحة . وحظر
توريد النفط والجزءات الدولية الأخرى ، بالإضافة الى النضور الذي أبدته بعض
الحكومات في أن تنفذ بالكامل التدابير التي وضعتها بنفسها .

وناقشت اللجنة كذلك في تقريرها السنوي الاستجابة الدولية خلال الفترة قيد
النظر وجوهر المبادرات والأنشطة الدولية . وبالنظر الى ذلك ترى اللجنة الخاصة
ضرورة الاضطلاع بالعمل الدولي بإحساس بالإلحاح والحزم لإجبار نظام الفصل العنصري على
الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ولذلك قدمت اللجنة الخاصة عددا من التوصيات حتى يمكن للأمم المتحدة
والمجتمع الدولي ، عن طريق العمل المنسق والحاسم ، أن يفيا بالتزامهما بكفالة
تحرير جنوب افريقيا .

وتعتبر اللجنة الخاصة أنه من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي المزيد من
الخطوات من أجل عزل جنوب افريقيا عزلا تاما . ولذلك ينبغي أن يشكل حظر تصدير
الأسلحة وحظر توريد النفط الى جنوب افريقيا ، وحظر استيراد الفحم والحاصلات
الزراعية من جنوب افريقيا ، وحظر التكنولوجيا والقروض ، وإنهاء الروابط الجوية
والبحرية وتوسيع مجال المقاطعة في الميدانين الرياضي والثقافي جزءا لا يتجزأ من
استراتيجية الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، الى أن يقوم مجلس الأمن بفرض
جزاءات شاملة وإلزامية . وتشق اللجنة الخاصة بأن دعم هذه التدابير بالعزم على رصد
تنفيذها ومعاقبة المخالفين ، سوف يلزم النظام العنصري بقبول مجرى الأمور المحتوم
وهو القضاء على الفصل العنصري . ومازال النفط المتضافر والمكثف من جانب المجتمع
الدولي هو الوسيلة السلمية لإعادة نظام الفصل العنصري الى صوابه وجعله يدرك أن
العفو الفوري غير المشروط عن جميع السجاء والمحتجزين هو العنصر اللازم في أية
مفاوضات مجدية مع الممثلين الحقيقيين للشعب .

ويعادل ذلك في الاهمية أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للتخفيف من معاناة المحتجزين من النساء والاطفال وغيرهم من ضحايا الفصل العنصري ، وكشف الجرائم التي يرتكبها النظام العنصري ويسعى الى إخفائها عن طريق فرض قيود شديدة على حرية وسائل الإعلام وعن طريق الإدلاء ببيانات بلاغية عما يسمى بالاصلاحات .

وعلى ضوء التطورات التي حدثت ، أود أن أسترعي الانتباه الى مجموعة من التوصيات الخاصة الواردة في الفقرة ١٥٠ من التقرير السنوي للجنة الخاصة ، وأن أناشد المجتمع الدولي أن يؤيدها تأييدا فعالا .

وفيما يتعلق بتقرير اللجنة الخاصة عن التطورات الاخيرة بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، أود أن أؤكد أن أعضاء اللجنة قد بحثوا بعناية التطورات في المجالين العسكري والنووي فضلا عن أوجه التعاون الاقتصادي الأخرى بين جنوب افريقيا واسرائيل خلال الفترة قيد الاستعراض ، والتدابير التي أعلنتها حكومة اسرائيل فيما يتعلق بفرض جزاءات على جنوب افريقيا . وأحاطت اللجنة الخاصة علما بقرار مجلس الوزراء الاسرائيلي القاضي بفرض مجموعة من الجزاءات ضد جنوب افريقيا تمنع التجارة والاستثمار والقروض والالعاب الرياضية والتبادل الثقافي والعلمي والسياحة والزيارات الرسمية . بيد أن اللجنة الخاصة تلاحظ أنه لم ترد اشارة الى العقود القائمة حاليا في الميادين العسكرية والنووية والعلمية . وترى اللجنة الخاصة أن هذه الخطوات المحدودة لن تكتسب أهمية إلا إذا تبعها عمل ملموس ، وتوسيع نطاق الاجراءات بحيث تبلغ المستوى الذي أعلنته بلدان أخرى ، ووقف الترتيبات التي تمت في الماضي القريب بين جنوب افريقيا واسرائيل وقفا تاما وواضحا .

لذلك توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة أن تأذن باستمرار في مراقبة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا ، وخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات العقوبات ، وأن تحث جميع الدول المعنية على التعاون مع اللجنة الخاصة في جهودها . هذه بعض التوصيات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة الخاصة والتي أردت أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إليها . وأرجو من الجمعية العامة أن تنظر في

التقرير السنوي الحالي وفي التقرير الخاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وأن تعتمدهما .

إن اللجنة الخاصة تأمل في أن يتخذ جميع الأعضاء موقفا إيجابيا من توصياتها لدى نظرهم فيها ، بغية تمكين الجمعية العامة ومجلس الأمن من اتخاذ الاجراءات المناسبة الكفيلة بالإسراع في استئصال شأفة الفصل العنصري .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، كي يقدم تقرير الفريق .

السيد فرآلسن (النرويج) (رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ اتخذت الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين القرار ٢٥/٤١ واو ، منشئة بذلك الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وقد قام سلفكم يا سيدي - بعد التشاور مع المجموعات الاقليمية ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، السفير غاربا - بتعيين ١١ عضوا من بين الدول الاعضاء في الفريق الحكومي الدولي ، في وقت سابق من هذا العام .

وإن العمل اللاحق الذي قام به الفريق ، والتقرير الذي أشرف بتقديمه هنا اليوم والذي لسوء الحظ لن يتوافر للوفود قبل يوم غد ، يمثل أول جهد متضافر من جانب المجتمع الدولي لتوفير أساس لحظر فعال على تصدير النفط الى جنوب افريقيا ، ومن هنا نأمل أن يكون إسهاما هاما نحو القضاء على الفصل العنصري . وإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي والقاضي بإنشاء الفريق قد نبع من اقتناع واسع النطاق بأهمية فرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا لإرغام حكومة جنوب افريقيا على الجلوس إلى طاولة التفاوض . وقد ساد شعور مفاده أن هذا الميدان يمثل إمكانيات خاصة في هذا الشأن ، لأن النفط هو المادة الخام الاستراتيجية الوحيدة التي ليس لدى جنوب افريقيا اكتفاء ذاتي منها .

وجتى الآن فرضت حكومات كثيرة حظرا انفراديا على تصدير البترول الى جنوب افريقيا او اتخذت تدابير مماثلة . غير ان جنوب افريقيا ما برحت تحمل على النفط ، لان التدابير القائمة حاليا ليست إلزامية وليست عالمية .

إن الفريق الحكومي الدولي ، منذ إنشائه قبل سبعة شهور ، ما برح يتخذ الخطوات اللازمة للوفاء بولايته . وقد أعد تقريراً اعتمد بتوافق الآراء . وقد طُلب هذا التقرير في الفقرة ٧ من منطوق القرار ٢٥/٤١ واو . وسيصدر هذا التقرير في الوثيقة A/42/45 .

وكخطوة أولى ، دعا الفريق الحكومي الدولي ممثلي حركات التحرير في الجنوب الافريقي لحضور اجتماعاته بمصفة مراقبين . كذلك بعث الفريق برسائل الى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة اتحاد النقابات العمالية الافريقية معربا فيها عن رغبتنا في التعاون معها تعاوناً وثيقاً .

وبعث الفريق علاوة على ذلك باستبيان مرفق برمالة الى جميع الدول الاعضاء يطلب فيها الحصول على معلومات بشأن الاجراءات التقنية والادارية والتشريعية والتدابير الاخرى التي اتخذت لمنع توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا وناميبيا . وقد أعيد استنساخ الردود على هذا الاستبيان في المرفق الثاني من تقريرنا .

وقد استرعي انتباهنا الى بعض الحالات الفردية لانتهاكات الحظر على تصدير النفط . وعندما كانت تردني معلومات بشأن أي انتهاك مزعوم فإنني ، بوصفي رئيساً للفريق ، كنت أوجه في كل حالة رسالة الى البعثة الدائمة و/او البعثات الدائمة المعنية التي تتمتع بمركز مراقب . والردود التي تلقيتها على هذه الرسائل متضمنة في المرفق الثالث من تقريرنا . واسمحوا لي أن أمارع لأضيف أنه على الرغم من أننا قد عرضنا هذه الحالات المزعومة في تقريرنا ، فإن هذا العرض لا ينطوي بالضرورة على إقرار الفريق لدقة المعلومات المتلقاة .

واسمحوا لي ان اهتم هذه الفرصة لكي اشيء بالدول التي استجابت للاستبيان الذي استهدى الحصول على معلومات بشأن تنفيذ القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة . لقد بعثت الى دولة برمودا مضمونية على هذا الاستبيان ، وأن الفريق ليقدّر تعاونها في هذا الصدد اعظم تقدير . واود ايضا ان اشيء بالدول التي استجابت لاستيضاحات الفريق بشأن حالات الانتهاكات الفردية المدعى بها . وقد اتاحت هذه الردود في مجملها للفريق ان يتوصل الى فهم مباشر للتعقيدات التي تكتنف هذا الميدان . ومهما يكن من امر ، فإن عملنا لا يزال في مرحلته الاولى .

إن تشعب القضية ، والممالح القوية التي تنطوي عليها والموارد المحدودة المتاحة لنا شاهد كاف على قوة التحدي الذي يواجهنا . إن المعلومات التي حملنا عليها ليست كافية ولا يمكن أن تكون كافية حتى تقرر الحكومات جميعا أن تنضم إلى الفريق فيما يبذله من جهود . ويحدوني وطيد الأمل في أن يدرك المجتمع الدولي الخطر الكامن هنا وأن يقدم تعاونه الكامل للفريق .

وفيما يتعلق بالفريق ذاته ، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل وهناك مسؤوليات عظمى لا تزال أمامنا . ومن المطلوب مواصلة الجهود لكفالة أن تتخذ جميع الدول المصدرة للنفط والشاحنة له تدابير تشريعية وتدابير أخرى لضمان التنفيذ الدقيق لعمليات حظر النفط التي فرضت ضد جنوب افريقيا . وسوف يواصل الفريق الدعوة إلى فرض حظر نفطي إلزامي على جنوب افريقيا . وينبغي تعزيز الاتصالات السابق إقامتها مع الدول المصدرة للنفط والشاحنة له . وفلا عن ذلك ، هناك حاجة أساسية لكي يعزز الفريق أساس المعلومات التي لديه لكي يضمن الحصول على معلومات كاملة ودقيقة بشأن واردات جنوب افريقيا من النفط ومنتجاته . والفريق على استعداد لبحث الطرق والسبل اللازمة لتحقيق ذلك . وبالمثل ينبغي تعزيز قدرة الفريق في مجال التحليل .

وبوصفي رئيسا للفريق ، أطمح بأنه قد يكون من المفيد توخي نهج مزدوج في هذا الصدد . وفي المدى القصير ، فإن الفريق لم يكمل ولايته وسوف يواصل أنشطته في السنة المقبلة . ولهذا الغرض ، يستلزم الأمر تخصيص موارد متواضعة للفريق . وفي نفس الوقت ينبغي وضع منظور طويل المدى حتى يمكن للفريق أن يبحث وضع اجراءات أكثر تطورا لرصد توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا . وآمل أن يتوصل الفريق إلى وضع اقتراح شامل في هذا الصدد وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

إن الفريق مصمم على أن يسهم في تحقيق الوقف الكامل في توريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا إذا لم يستأمل نظام الفصل العنصري البغيض . وهكذا فإن الأمر متروك لبريتوريا لكي تختار : فيما أن تختار استئصال الفصل العنصري

بالأساليب السلمية وإما أن تختار العزلة الاقتصادية عن طريق الخنق التدريجي لشرايين اقتصادها . وناشد حكومة جنوب افريقيا أن تتجنب الخيار الأخير بأن تبدأ على الفور وبغير شروط التفاوض مع ممثلي الأغلبية السوداء من سكانها .

وفي هذا المدار أود ، قبل أن أختتم بياني ، أن أشكر نائبة رئيس الفريق السيدة نبيلة الملا التي تدير بكفاءة جلسات الفريق أثناء غيابي وتقدم مشورتها وتعاونها . وبالمثل ، أعبر عن تقديري للمقرر السيد شاغولا ، على دعمه وتعاونيه . وأود أيضا أن أشيد بأعضاء الفريق الآخرين لروح الفهم المتبادل والثقة التي مادت مداولاتنا . وأخيرا ، أود أن أعبر عن امتناني للأمانة العامة تحت القيادة المقتدرة للسيد موسوريس مساعد الأمين العام في مركز مناهضة الفصل العنصري لدعمه الذي لا يكل .

السيدة تشي (منغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن نظام

الفصل العنصري نظام شرير يرتكز على الرأي السائد بأن لاقلية معينة الحق في السيطرة وإنكار الحقوق السياسية وحقوق الانسان الأساسية على الغالبية على أساس لون البشرة . وكون هذه النظرية المجنفة مطروحة على البحث والتمحيص لفترة تمتد ٤٠ سنة في هذا القرن العشرين يعتبر وصمة في سجل المسيرة التقدمية للتاريخ وارتقاء الانسان . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل ساكنا ويسمح لهذه النظرية أو النظام أن يبقوا وأن يدخل القرن الحادي والعشرين .

ويجب أن ندرك أن الفصل العنصري ضار ويتم بالمرونة وبالقدرة على التكيف . ذلك النظام الذي أنجب المخطط الكبير لعملية الهندسة الاجتماعية لديه الإرادة السياسية المصممة على البقاء وعلى إدامة مزاياه وتسلطه في مواجهة الضغوط المتصاعدة في الداخل والخارج . إن الفصل العنصري لديه القدرة على التلون السياسي ولكن أيا كان مظهره فإن طابعه الأساسي لا يزال كما هو . وهذا أمر لا يجب مطلقا تجاهله أو التغاضي عنه .

في السنوات الأخيرة أدخلت بعض التغييرات داخل جنوب افريقيا . وبالنسبة للبيض الذين ترعرعوا في مجتمع الفصل العنصري الخالص ، تعتبر هذه التغييرات تنازلات

كبيرة هامة . فقد ألغيت قوانين تصاريح المرور ذائعة الصيت ؛ وعدل تشريع العزل العنصري فيما يتعلق بالاماكن العامة ؛ واعترف بالنقابات العمالية للعمال السود . وفي هذا العام أدخلت "مشاريع التحسين" وهناك اقتراح بإقامة مجلس وطني استشاري لوضع استثناءات دستورية .

وبالنسبة للسكان السود فإنهم ينظرون الى هذه الاملاحات على حقيقتها ، بوصفها مجرد تغييرات تزويقية تكتيكية تهدف الى ترسيخ الفصل العنصري ونزع فتيل الازمة السياسية المتنامية داخل البلاد . وهم يعرفون أن هذه الاملاحات هي مجرد حلقة جديدة من التغيير دون تغيير وحكومة من المتلاعبين بالالفاظ . فما أن تنقح مجموعة من القوانين حتى تظهر مجموعة أخرى أكثر تفصيلا لكي تحل محلها وتنفذ نفس المقصد . ومن حيث الجوهر لا تلبي هذه الاملاحات الاماني المشروعة لسكان جنوب افريقيا . إن ما يريده سكان جنوب افريقيا السود هو استئصال نظام الفصل العنصري ، وحق التمتع بمبدأ الصوت الواحد للرجل الواحد ، وحق صياغة مصيرهم والسيطرة عليه .

إذن ماذا يتعين على المجتمع الدولي القيام به من أجل التعجيل بوضع نهاية لنظام بريتوريا والمساعدة في إيجاد حل سياسي في جنوب افريقيا ؟ يتمثل التزامنا الاول في التأكيد من جديد وبشدة على تأييدنا الاجماعي الكامل لكفاح السود في جنوب افريقيا . والتزامنا الثاني الذي لا يقل عن الالتزام الاول أهمية هو تحويل أقوالنا الى أعمال فعالة عن طريق ممارسة ضغوط ذات مغزى على جنوب افريقيا وذلك باستخدام جميع السبل . ووفقا لما قاله الامقف ديسموند توتو بوضوح تام في كتابه "الامل والمعاناة" :

"يتعين على المجتمع الدولي أن يقرر ما إذا كان يريد إيجاد حل ممكن للزمة في جنوب افريقيا أم لا . إذا كان يريد ذلك ، إذن فليمارس الضغط (الدبلوماسي والسياسي وقبل كل شيء الاقتصادي) على حكومة جنوب افريقيا لإقناعها بالتوجه الى مائدة التفاوض مع الزعماء الحقيقيين لجميع قطاعات السكان في جنوب افريقيا ، وذلك قبل أن يغت الأوان" .

وتؤيد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ، التي تعد سنغافورة أحد أعضائها ، تأييدا ثابتا النضال ضد الفصل العنصري . وفي اجتماع أخير عقدته رابطة آسيان في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، دعا وزراء خارجية الدول الأعضاء الست نظام بريتوريا الى الغاء نظام الفصل العنصري والرفع الفوري لحالة الطوارئ ووقف التدابير القمعية والافراج غير المشروط عن كل المسجونين والمعتقلين السياسيين . كما أيد وزراء الخارجية الستة فرض عقوبات الزامية شاملة على نظام بريتوريا وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، بوصفها تلك العقوبات وسيلة فعّالة لتحقيق هذا الهدف .

ويود وفد بلادي أن يؤكد على الرأي القائل بأن فرض العقوبات الاقتصادية الالزامية الشاملة أمر أساسي ان كان لنا أن نحدث تغييرا ملميا في جنوب افريقيا . والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تفرض عقوبات تتوافر فيها من الناحية الفعلية صفة العالمية . بيد أن البعض يعارضون تلك الجزاءات . ويسوقون في ذلك حجتين سببّين هنا أنهما زائغتان تماما .

يقول معارضو فرض العقوبات على جنوب افريقيا ان السود لا البيض هم الذين سيتحملون القدر الأكبر من الضرر ؛ ولذا لا ينبغي فرض العقوبات . من الواضح ان من يسوقون تلك الحجة لا يعرفون ان الأوضاع هناك قد وصلت الى درجة لا تُصدق من السوء . وهي لا يمكن أن تصبح أشد سوءا من ذلك . ومن المفيد أن نستعيد في أذهاننا حالة روديسيا الجنوبية إبان مناقشة فرض العقوبات عليها . لقد قال السيد ويتنس منغوندي وزير خارجية زمبابوي ، في معرض كلامه أمام المؤتمر العالمي المعني بفرض العقوبات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ : "ان السود في زمبابوي أو في الدول المجاورة لها لم يطالبوا قط في أي وقت من الاوقات برفع العقوبات . بل على العكس لقد دعوا الغرب الى تنفيذ العقوبات بمزيد من الشدة" .

ووجدت لجنة بيرس التابعة للحكومة البريطانية ، في الاستقصاءات التي أجرتها في روديسيا الجنوبية في ١٩٧٢ ، ان الافريقيين قد أيدوا استمرار تنفيذ العقوبات على

الرغم من الأعباء الشديدة التي كانت تفرضها على السكان الأفريقيين . لقد كانوا على استعداد لتحمل التضحيات تحقيقا للهدف المتوخى . ولا يوجد سبب يدعو الى الاعتقاد بأن السكان السود في الجنوب الأفريقي سيتخذون موقفا مختلفا .

وتتمثل حجة أخرى يسوقها معارضو العقوبات في أنها لن تكون فعّالة . غير أن الحقيقة البادية توحى بخلاف ذلك . فجنوب افريقيا تعتمد اليوم اعتمادا شديدا على التجارة والاستثمار الدوليين لتأمين ازدهار اقتصادها ونموه . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، أورد "الاستعراض المصرفي الموحد" "ستاندارد بانك ريفيو" تقريراً عن جنوب افريقيا جاء فيه ما يلي :

ان رخاء البلد ، بوصفه ذا اقتصاد صغير مفتوح نسبيا ، يستند بقدر كبير الى قدرته على أن يبيع بحرية المواد والمنتجات في الخارج . وفي المقابل تعتمد جنوب افريقيا على العالم الخارجي فيما يتعلق بمدخلات أساسية كثيرة" .

وتشكل التجارة الخارجية ٥٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لجنوب افريقيا . وتمثل السلع الانتاجية مثل التكنولوجيا المتقدمة ومعدات النقل ومولدات القوة ٤٠ في المائة من كل واردات جنوب افريقيا . ويشكل النفط والسلع العسكرية ثلثا آخر من اجمالي الواردات . كما لا تملك جنوب افريقيا القدرة على انتاج مكونات الآلات وقطع الغيار الأكثر تقدما بالحجم المطلوب ، أو لا تملك هذه القدرة على الاطلاق . وبالإضافة الى ذلك فان الدين الخارجي الهائل الواقع على جنوب افريقيا ، والمساوي لثلث ناتجها المحلي الاجمالي ، يضعها في صدارة الأمم المدينة في العالم . باختصار ، يُزيد اعتماد جنوب افريقيا على السلع والخدمات والاستثمارات والأموال الغربية من ضعف قدرة اقتصادها على تحمل الضغوط .

لقد أظهرت المصارف الدولية ، دون أن تصور أعمالها على أنها عقوبات ، قدرتها على تحطيم شوكة اقتصاد جنوب افريقيا . ومع انخفاض الثقة بعد اعلان حالة الطوارئ في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، بدأت المصارف الدولية تُوقف تقديم اعتمادات جديدة

الى جنوب افريقيا . وقد حملت أعمال هذه البنوك مصارف أخرى على القيام بسلسلة من التصرفات المماثلة . وكما نعرف ، أعلنت حكومة جنوب افريقيا في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ توقفها الاختياري لمدة أربعة أشهر عن دفع الديون الخارجية الواقعة على جنوب افريقيا والبالغة ١٤ بليون دولار ، وقد حان وقت الدفع في آخر تلك السنة .

ومرة أخرى تجلت مسألة عجز اقتصاد جنوب افريقيا عن تحمل الضغوط وقلقها من فرض العقوبات الاقتصادية عليها ، في تقرير فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث ، وورد فيه :

"نحن مقتنعون بأن حكومة جنوب افريقيا تشعر بالقلق ازاء فرض تدابير اقتصادية فعّالة ضدها . واذا ما وقر في اقتناعها أنها ستظل دائما تتمتع بحماية تحول دون فرض هذه التدابير عليها ، فان عملية التغيير في جنوب افريقيا لن تزداد على الأرجح قوة دفعها وسيستارع معدل الانزلاق نحو العنف . وفي هذه الظروف قد تحصي الخسائر في الأرواح بالملايين" .

لذا فان الذين يعارضون فرض العقوبات لا يسدون خيرا لأي طرف على الإطلاق ، لا للبيض ولا للسود في جنوب افريقيا . وعاجلا أو آجلا لابد أن يُقضى على الفصل العنصري . ومن المؤكد أنه سيتم الاسراع بالعملية في طريق خال من العنف اذا ما تمكن المجتمع الدولي من فرض عقوبات اقتصادية الزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا .

ان الزمن يمضي في غير صالح نظام بريتوريا . فقد أصبحت مقاومة الفصل العنصري اليوم منتشرة بين السود في جنوب افريقيا . وطوال ١٩٨٧ حدثت تعبئة ومعارضة شعبيتان للنظام على صعيد الوطن بأسره على الرغم من أعمال القمع والعنف المنسق التي تقوم بها قوات الأمن وجماعات الاقتصاص . لقد فقد السود خوفهم من الموت . انهم لا يخافون إلا مستقبلا يقوم على الفصل العنصري وهم مستعدون لبذل كل غال ونفيس للتخلص من الفصل العنصري .

ولكن ما يجب أن ترقبه بريتوريا بمزيد من القلق هو انهيار الدعائم التي رفعتها بعناية لتعزيز النظام . ففي ١٩٨٦ سحبت الكنيسة الهولندية الاصلاحية ، التي

كانت تعد فيما مضى المعقل الروحي للفصل العنصري ، اقرارها اللاهوتي للفصل العنصري . وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ عقد في دكاكار بالسنگال اجتماع حضره ٦١ من مواطني جنوب افريقيا معظمهم من الناطقين بلغة الافريكان ، ووفد يضم ١٧ عضوا في المؤتمر الوطني الافريقي . وقد كان هذا اجتماعا تاريخيا لجهد موحد متعدد الاعراق يستهدف مكافحة الفصل العنصري . وقد أعرب المؤتمر بالاجماع عن تفضيله للحل التفاوضي لمسألة جنوب افريقيا . ثم مرة أخرى التقى في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ثمانمائة مندوب من جماعات البيض في جنوب افريقيا في اجتماع على الصعيد الوطني لمعارضة نظام الفصل العنصري . وهم يزمعون عقد اجتماعات أخرى في كل أنحاء جنوب افريقيا بغية اشراك آلاف أخرى من البيض . وفي ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" أن عدة جامعات في جنوب افريقيا - في ويتوترتز راند ، وناتال ، وكيب تاون ، وجامعة رودس في غراهامزتاون وجامعة ووترتن كيب - تظاهرت ضد مرسوم حكومي يطلب من الجامعات أن تتخذ اجراءات صارمة ضد النشطين في مكافحة الفصل العنصري وأن تبلغ عنهم وزير التربية في مقابل تقديم اعانات من الدولة لها .

ان نظام برييتوريا واقع في مأزق حرج . وأصبح يعيش شأنه شأن كل النظم الفاشلة والبالية يوما بيوم . وهو يفعل ذلك عن طريق تكثيف أعماله القمعية في الداخل وأعماله العدوانية ضد جيرانه . وما برحت الاعمال القمعية ضد النقابيين وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية مستمرة منذ عدة عقود . ولكن في السنوات الاخيرة بدأ النظام يبطش بالمغار والاطفال أيضا . فوفقا للأرقام المادرة عن لجنة مساندة آباء المعتقلين فان ٤٠ في المائة من ٣٠ ٠٠٠ شخص اعتقلوا منذ ١٩٨٦ هم من الاطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما . وقد أصيب كثير من هؤلاء الاطفال أيضا بجروح خطيرة . وخلال المؤتمر الدولي المعني بالاطفال والقمع وقانون الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي عقد هذا العام في هراري بزمبابوي ، استمع المجتمع الدولي الى شهادة أطفال قالوا إنهم تعرضوا للضرب وللصدمات الكهربائية ولاشكال أخرى من التعذيب البدني والذهني أثناء احتجازهم لدى الشرطة .

ان حكم الرعب والقمع الذي تمارسه بريتوريا لا يتوقف عند حدودها . فحكومة جنوب افريقيا لم تقم بتصويب الضربات ضد قواعد ومكاتب المؤتمر الوطني الافريقي المشتبه فيها في البلدان المجاورة فحسب ، ولكنها انخرطت أيضا على نحو مباشر وغير مباشر في الجهود الرامية الى زعزعة استقرار حكومات تلك البلدان . وقد أسفر هذا العدوان عن أكثر من مائة ألف حالة وفاة في موزامبيق وحدها . كما أن البلدان الأخرى في المنطقة لم تنج من هذا المصير . فوفقا لتقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفصل العنصري ، قدرت تكلفة العدوان وزعزعة الاستقرار اللذين قام بهما نظام بريتوريا في السنوات الخمس من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ، ضد البلدان التسعة الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي بأكثر من ١٠ بلايين من الدولارات ، وبنهاية عام ١٩٨٦ ، ارتفع هذا الرقم الى ١٨ بليون دولار . ان جنوب افريقيا عقبية تعترض التنمية الاقتصادية في الجنوب الافريقي . ويتعين علينا إرغام جنوب افريقيا عن طريق الجزاءات الاقتصادية الالزامية الشاملة على العودة الى صوت الرشد والخضوع لحكم الاغلبية .

وفي مواجهة الضغط الدولي الخارجي المتزايد ، قامت حكومة جنوب افريقيا في السنوات الأخيرة ، بمزيد من السرعة ، بادخال عدد من التغييرات أو الاصلاحات على نظام الفصل العنصري . ويتم هذا التصرف في اطار محاولات وجهود عقيمة وساذجة وغير رشيدة في أحيان كثيرة لانقاذ الفصل العنصري .

ان المقترح المقدم مؤخرا من حكومة جنوب افريقيا بتشكيل مجلس يتكون من تسعة أعضاء سود منتخبين وعلى الأقل ٣٠ عضوا معينين ، لمناقشة الحكومة واسداء النصح اليها بشأن التغييرات الدستورية المزعومة ليس سوى خطوة أخرى في اصلاح نظام الفصل العنصري البغيض . فلا عجب إذن أن ترفض المجموعات المناهضة للفصل العنصري والقادة السود في جنوب افريقيا هذه الخطة التي قدمها نظام بريتوريا . إذ أنها لا تتناول لب قضية منح السود نفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها البيض .

يتعين على حكومة جنوب افريقيا ، بدلا من مواصلة سياسة العدوان العقيمة التي تنتهجها والاصلاحات المزعومة ، أن تعمل بجدية صوب ادماج السود ادماجا كاملا في الهياكل الاجتماعية والسياسية للبلد . وفي هذا السياق ، يرحب وفد بلادي باطلاق سراح

السيد غوفان مبيكي ، المتحدث باسم المؤتمر الوطني الافريقي الذي سجن منذ عام ١٩٦٤ . ومع ذلك ، فان اطلاق سراح السيد مبيكي - كما اوضحت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - لا يمكن أن يكتسي معنى حقيقيا إلا إذا اعتبر خطوة أولى صوب استئصال شائفة الفصل العنصري . ويتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تتببع هذا بتطبيق التدابير الاضافية التالية :

أولا ، تفكيك نظام الفصل العنصري ؛ ثانيا ، اطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ؛ ثالثا ، رفع حالة الطوارئ ؛ رابعا ، إلغاء الحظر المفروض على حركات التحرير الوطنية وجميع المنفيين السياسيين ؛ خامسا ، البدء في عملية حوار مع الممثلين الحقيقيين لأبناء جنوب افريقيا السود ، خاصة نيلسون مانديلا . وكما قال السيد مبيكي ، ان مانديلا بعد تحريره يمكنه أن يواجه وسيوجه كل جهوده صوب التوصل الى حل سلمي في جنوب افريقيا .

ولابد من تنفيذ هذه الخطوات فورا . ان مستقبل جنوب افريقيا يعود الى غالبية شعبها .

السيد ماروات (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الفصل

العنصري - سياسات التمييز العنصري كما تنفذ في جمهورية جنوب افريقيا - يطرح على الامم المتحدة بشكل أو بآخر منذ عام ١٩٤٦ . ومنذ عام ١٩٤٨ ، تقوم حكومة جنوب افريقيا بشن مجموعة كاملة من النظم والقوانين المعقدة الرامية الى إنفاذ سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها ، وهي أكثر أشكال التمييز العنصري انتظاما ، ذلك التمييز العنصري الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا ، بوصفه سياسة رسمية للعزل العنصري المؤسس المقتن . اذ ينكر على شعب جنوب افريقيا الاسود حقوقه وحرياته الاساسية للغاية . ولا يسمح له بأن يشترك في الحكومة ، وهو يخضع لمئات النظم والقوانين القمعية .

ان الهيكل العنصري للفصل العنصري الذي تفرضه الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا يواجه حاليا تحديا كبيرا . فعلى مر السنوات المعدودة الماضية ، سعى نظام بريتوريا الى عزل نفسه عن حركات التحرير الوطنية - المنظمة الشعبية لافريقيا

الجنوبية الغربية ، والمؤتمر الوطني الافريقي - بتصعيد الغزوات المتكررة ضد زامبيا وانغولا وبوتسوانا وزمبابوي وموزامبيق وليسوتو . فاعمال العدوان المسلح والارهاب الصادر عن الدولة والتخريب وزعزعة الاستقرار الاقتصادي هي كلها مكونات الاستراتيجية الخارجية لبريتوريا .

ومع ذلك ، فمازالت مقاومة شعب جنوب افريقيا ضد ذلك النظام الطغياني مستمر ، وردت بريتوريا بأكثر من الوحشية المميزة ضد الاحتجاجات المدنية . وفي مواجهة التمرد الشعبي صعد نظام بريتوريا من قمعه لشعب جنوب افريقيا . ان اعلان حالة الطوارئ وحالات القتل العشوائي ، والاعتقالات التعسفية التي يعاني منها شعب جنوب افريقيا الاسود البريء تعد اهانة لضمير الانسانية . لقد قام نظام بريتوريا ، كي يزوغ من الانتقادات الدولية المتزايدة الموجهة لسياسته البغيضة ، باعلان برنامج اصلاحات وهي للقضاء التدريجي على الفصل العنصري . لكن هذه اللمسات التجميلية الخارجية لا يمكنها ان تخفي الوجه القبيح للفصل العنصري .

تؤيد حكومة بلادي تمام التأييد توصيات المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، الذي عقد بباريس في حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ ، بالمطالبة ببرنامج عمل شامل ومتضافر وفوري لالغاء الفصل العنصري دون تأخير ، ولإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية ، على أساس حكم الاغلبية الشامل في جنوب افريقيا . ان فرض الجزاءات الالزامية الشاملة هو الطريق السلمي الفعّال السليم للغاية المتاح أمام المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري . إذ اتضح عدم جدوى سياسة الارتباط البتاء التي اقترحتها بعض البلدان ، واذا خلع نظام بريتوريا الى الاستنتاج بأنه سيكون دائما بمنأى عن الجزاءات الالزامية ، فمن غير المحتمل أن يزداد زخم عملية التغيير في جنوب افريقيا ويزداد الإمعان في العنف ، فالمسألة ليست ما اذا كانت هذه التدابير ستعمل على فرض التغيير ؛ ان الحالة تتمثل بالفعل في أن غياب مثل هذه التدابير واقتناع بريتوريا بأنه لا ينبغي الخوف منها ، مما يسبب ارجاء إحداث التغيير .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بالمشاعر والتحرك المتزايد ضد الفصل العنصري في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية ، كما لاحظنا بارتياح فرض عقوبات انتقائية على جنوب افريقيا من جانب عدة حكومات في المنطقة .

كما تضم حكومة بلدي أيضا صوتها الى النداء بمنح الاستقلال الفوري لناميبيا ؛ إذ يجب تحرير شعب ناميبيا فوراً وبدون أية شروط من الاحتلال غير الشرعي . كما ندعو المجتمع الى ممارسة الضغط على نظام بريتوريا ليتوقف عن أعمال التخريب والارهاب التي يشنها النظام العنصري ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة في محاولة للاطاحة بحكوماتها الشرعية .

ان روح الاسلام ومبادئه الأساسية تعاف سياسات التمييز العنصري والفصل العنصري الكريهة . ان الاسلام دين ينصر السلم والكرامة الانسانية والعدالة والمساواة ، وهو لا يؤمن بالتمييز العنصري ولا يؤمن باستغلال الانسان بأي شكل كان . وقد قال الرسول الكريم محمد ، عليه الصلاة والسلام - قبل حوالي ١٤٠٠ عام في حجة الوداع ، ان كل البشر لادم وآدم من تراب ، فهم جميعا متساوون بمولدهم ، ولا فضل لابيض على اسود ولا لاسود على ابيض . وقال أيضا ، ان اكرم الناس عند الله اتقاهم .

ان جمهورية باكستان الاسلامية تعارض التمييز العنصري والفصل العنصري بجميع أشكاله . ومنذ عدة سنوات ، فرضت باكستان مقاطعة دبلوماسية وسياسية واقتصادية تامة على جنوب افريقيا ، كما أنها فرضت مقاطعة على الشحن البحري والجوي الى جنوب افريقيا . وتطبق باكستان بصدق حظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا ولا تقيم معها أية مباريات رياضية أو علاقات ثقافية أو غيرها من أشكال الاتصالات . ان حكومة باكستان تدين الفصل العنصري وتؤيد اعتماد الامم المتحدة تدابير فعّالة ، بما في ذلك فرض عقوبات شاملة ملزمة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وذلك لتأمين القضاء على التمييز العنصري والقهر والاستغلال في جنوب افريقيا واقامة حكم الاغلبية فيها .

وتتحمل دورة الجمعية العامة الثانية والاربعون مسؤولية تاريخية وأدبية في التوصل الى اتفاق بشأن تدابير فعّالة للقضاء على الفصل العنصري . ومن الجائز

ان

تكون المرحلة الحالية هي آخر فرصة لتعزيز ايجاد حل سلمي للحالة في جنوب افريقيا . فقد أخفقت سياسة "الالتزام البتاء" بشكل واضح ، ومن الوهم التصور بأنه يمكن اصلاح هذا النظام . ان اتخاذ تدابير أكثر فعالية أمر ضروري . وعلى حين أننا نرحب بالعقوبات والقيود الطوعية التي فرضتها شتى البلدان ، ومن بينها بلدان غربية ، فإننا نرى انه ينبغي توسيع نطاق هذه العقوبات لتصبح عقوبات شاملة والزامية ، وفقا لما طالبت به بلدان عدم الانحياز .

ان ساعة القرار تقترب بسرعة . فقد هب الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ليدافع عن كرامته . لقد تعرض لتعاسة لا توصف وقدم تضحيات جساما . وان من حقهم وفقا لقواعد التعامل الانساني العادية أن ينالوا تأييد المجتمع الدولي السياسي والمادي . وستقف باكستان الى جانب شعب جنوب افريقيا المكافح الى أن يجري تفكيك نظام الفصل العنصري الخبيث والى أن تتم ازالة التمييز العنصري والهيمنة العنصرية .

ويحدونا أمل أن تنال ناميبيا استقلالها عما قريب . ان المطالبة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، التي اتفق عليها منذ عام ١٩٧٨ ، لا يمكن أن تؤجل الى الأبد . وان حق الشعب في تقرير مصيره لا يمكن أن يكون رهينة لسياسات القوى العالمية . ولا يجوز أن تكون حرية ناميبيا رهينة بالتطورات التي تدور في أنفوسا المجاورة . ان حكومة بلدي تعترف اعترافا كاملا بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وانني أؤكد لها تأييد باكستان الذي لا يتزعزع في كفاحها التاريخي من أجل الحرية والاستقلال .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من

مئات الكلمات التي ألقيت من هذه المنصة على مدى أربعة عقود ، منددة بالفصل العنصري وداعية الى عمل دولي متضافر لوضع نهاية لنظام الفصل العنصري غير الانساني ، فإن ذلك النظام لا يزال قائما . ويتحتم علينا أن نسمع أصواتنا ممرات وممرات لنعبّر عن تضامننا مع الذين يكافحون للقضاء عليه ، ونناشد الذين يواصلون تعاونهم مع نظام الفصل العنصري التوقف عن اعاقا القيام بعمل دولي تحت اشراف الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ومنذ تاريخ بعيد يرجع الى عام ١٩٥٢ ، طلبت الدول الآسيوية والافريقية السي الجمعية العامة أن تدرس خطر الصراع العنصري الناجم عن الفصل العنصري ، وحذرت من أن هذا قد يؤدي الى توتر ونزاع متزايدين . ونحن لا نواجه اليوم مجرد التهديد بالخطر وحده ، بل نواجه واقع احتجاز مئات الرجال والنساء والاطفال في جنوب افريقيا وتعرضهم للضرب والتعذيب والقتل ، كما نواجه بحالة حرب مستمرة يشنها نظام الفصل العنصري على دول خط المواجهة . ان نظام الفصل العنصري لا يعترف بأي قانون ولا بأية قواعد للسلوك الدولي . وبفضل الحماية التي يتلقاها من أصدقائه ، بقي في منأى عن العقاب لفترة أطول من تلك التي تمتع بها حتى النظام النازي في المانيا .

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، أي في اليوم الذي أعقب اعتماد الجمعية العامة القرار ١٧٦١ (د - ١٧) ، الذي يدعو الى فرض عقوبات على جنوب افريقيا ، قال نلسون مانديلا للمحكمة في بريتوريا :

"إنني أكره ممارسة التمييز العنصري ، ويشد أوزي في كراهيتي حقيقة أن السواد الأعظم من البشرية يكرهها بقدر مساو . إنني أكره التنشئة المنهجية للأطفال على التعصب على أساس اللون ، ويشد أوزي للاستمرار في تلك الكراهية حقيقة أن السواد الأعظم من البشرية ، هنا وفي الخارج ، يقفون الى جانبي في ذلك . إنني أكره الفطرسة العنصرية التي تنص على أن لحفنة مغيرة من السكان الحق في احتكار طبيبات الحياة لنفسها وفي أن تفرض على أغلبية السكان موقف العبودية والذل وتُبقى عليهم وكأنهم سقط متاع ، يعملون حيثما تطلب اليهم الأقلية الحاكمة ويتصرفون كما تأمرهم . ويشد أوزي في تلك الكراهية حقيقة أن السواد الأعظم من البشرية في هذا البلد وخارجه ، تقف الى جانبي" .

دعونا نؤكد لنلسون مانديلا ولشعبه ، بالاقوال والافعال ، أن السواد الأعظم منا

لا يزال يؤيده ويؤيد شعبه في كفاحه العادل .

وعلى الرغم من أبشع الفظائع التي يرتكبها المضطهدون فان حركة التحرر مازالت شابتة في التزامها بمبادئ اللاعنصرية والديمقراطية وبمثل بناء مجتمع يتمتع فيه كل شعب جنوب افريقيا ، السود والبيض والملونون ، على قدم المساواة بالكرامة الانسانية وحقوق الانسان .

ان الهند لا تؤيد الكفاح المسلح لمجرد العنف . وكما هو معروف فقد نلنا استقلالنا عن طريق الكفاح دون استخدام العنف . وحتى في جنوب افريقيا حاولت حركات التحرر استخدام الوسائل غير العنيفة لسنوات عديدة . واننا نعتقد حتى الان ان العقوبات الشاملة الالزامية هي السبيل السلمي الممكن الوحيد لانهاء الفصل العنصري . إلا أن هذا النهج لا يحظى بتأييد القادرين على الحاق الأذى باقتصاد جنوب افريقيا . ان حركات التحرير لم تخطر الى اللجوء الى السلاح إلا بعد وقوع مجزرة شاربفيل وحظر نشاط المنظمات الشعبية . ان القوة العسكرية للنظام العنصري لم تكن هي التي أنقذت حياة الأبرياء بل ان حركات التحرير هي التي أنقذتهم بما تحلت به من ضبط النفس وبُعد النظر . ومما يؤسف له أن نظام الفصل العنصري قد استغل الروح الانسانية لدى حركات التحرر ليشدد من قمعه وارهابه .

ان الفصل العنصري هو النقيض الحقيقي للانسانية المتحضرة . انه نظام مهين وبغيض . وهو نظام يتغذى على العنف ولا يمكن أن يولد سوى مزيد من العنف . انه يساعد نظام الاقلية الطاغية في الابقاء على قبضته الخائفة على الاغلبية المضطهدة . وهو السبب الجذري لكل القلاقل والتوترات التي تنكب الجنوب الافريقي سواء باهانة النظام العنصري المتعمدة لشعب جنوب افريقيا أو باستمرار بريتوريا في احتلالها غير المشروع لناميبيا أو بعدوانها على دول المنطقة الافريقية المستقلة وتخريبها . ان بريتوريا لا تخضع أحدا باعلانها عن اجراء اصلاحات أو الرغبة في التعايش السلمي مع جيرانها . ان أغراضها واضحة لزيادة ترسيخ حكم الاقلية العنصرية وبسط الهيمنة على الجنوب الافريقي .

ولقد أنشأت حركة بلدان عدم الانحياز صندوق افريقيا لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري في هراري العام الماضي وترأست الهند لجنة مكونة من تسعة أعضاء . وقد تدرك الجمعية ان خطة العمل المعتمدة تحدد المجالات ذات الاولوية التي تتطلب المساعدة . ونود أن نعرب عن تقديرنا لكثير من الحكومات التي قدمت اسهامات سخية وتعهيدات للصندوق وصلت في مجموعها حتى الآن الى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار وللأمم المتحدة والوكالات الاخرى التي أبدت تعاونها . إنني أغتنم هذه الفرصة لناشد كل الدول الاعضاء تقديم دعمها للصندوق . وبطبيعة الحال ، فان الصندوق يعد استكمالا للعقوبات الشاملة والالزامية ضد نظام الفصل العنصري والاعمال الاخرى الرامية الى انهاء الاضطهاد في جنوب افريقيا وناميبيا لا بديلا عنها .

وأود أن أختتم ملاحظاتي القليلة باستشهاد من بيان رئيس وزرائي في مؤتمر قادة الكومنولث الذي عقد مؤخرا في فانكوفر حيث قال :

"لنتذكر أنه في نهاية المطاف لن نقوم نحن بإحداث تغيير في جنوب افريقيا بل ان شعب جنوب افريقيا نفسه هو الذي سيفعل ذلك . سينتصر الشعب بغضل بسالته وارادته التي لا تلين وقدرته اللامحدودة لتقديم التضحيات . لقد تحمل الكثير وسيتحمل أكثر . دعونا لا نقلل من شأن القوة الثورية للمناضلين من أجل الحرية . ونحن نعترف من خبرتنا في الهند أن الفجر يبرز حين تشتد حلقة الليل . يجب أن يتوحد السود والملونون والبيض" .

السيد ديلبيتش (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان استمرار نظام الفصل العنصري من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي وأكثرها إلحاحا . وفي نهاية قرن شهد احراز تقدم لا مثيل له في المجالات التكنولوجية والاجتماعية فان استمرار وجود نظام يقوم على أساس التعصب والتمييز العنصري من الأمور غير المقبولة . ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه وينفذ التدابير اللازمة لضمان استئصال جنوب افريقيا لشأفة الفصل العنصري تماما ونهائيا .

ان سياسات الفصل العنصري وممارساته التي يطبقها النظام العنصري في جنوب افريقيا بالاضافة الى عواقبها الوخيمة على البلد نفسه تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الاقليميين والدوليين . وهذه السياسة نفسها هي التي تسترشد بها بريتوريا في شنّها لأعمال العدوان المتكررة ضد البلدان المجاورة . وأنفولا في هذا الوقت بالذات هدف لهجوم مسلح لا مبرر له من جانب بريتوريا . ان الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي ادراكا منها لهذه الحالة قد اوضحت في قرارات الجمعية العامة رفضها التام للنظام العنصري وادانتها له . ومع هذا فان بريتوريا بدلا من أن تعترف بالتزامها بوضع نهاية فورية لسياساتها المشينة وغير المقبولة بانتهاج التمييز العنصري قد اختارت سبيل اتخاذ تدابير من شأنها اطالة أمد الفصل العنصري . ان عدم استعدادها للقضاء على أشد مظاهر نظامها العنصري عنفا وبشاعة يببرر المقاومة النشطة المتعاطمة للشعب المضطهد في جنوب افريقيا تبريرا تاما . ان تلك المقاومة تستحق تعاطف كل الدول الممثلة هنا ودعمها .

وفي هذا الصدد ، فان القرار الاخير بالافراج عن بعض السجناء السياسيين يعد خطوة في الاتجاه الصحيح . إلا أن من الضروري أن تتبع هذا الاجراء اجراءات مماثلة أخرى تفضي الى الافراج عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين . لقد أدان بلدي الفصل العنصري ، مرارا وبقوة ، بوصفه جريمة ضد الانسانية وأبدى بلا موارد تضامنه مع ضحاياه ، إلا أن حكومتي ادراكا منها بأن الاعلانات ليست كافية فقد اعتمدت تدابير عملية هامة تشمل قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك تمتثل الحكومة الأرجنتينية بكل دقة للحظر الالزامي المفروض على توريد السلاح الى جنوب افريقيا وقد صادقت على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبته . وبالمثل فنحن أعضاء في لجنة صندوق افريقيا لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري التي انشئت في اجتماع القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري العام الماضي . ويتجلى في كل هذه الأعمال التأييد الثابت الذي تبديه الأرجنتين لكفاح افريقيا ضد التمييز العنصري .

وعلى الرغم من أن الأعمال المنفردة التي تقوم بها الدول مفيدة إلا أنها ليست كافية . لقد أكدنا مرارا ونؤكد اليوم أيضا أن العمل المتضافر وحده من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة بما في ذلك أولئك الأعضاء الذين يتمتعون بأهم العلاقات مع بريتوريا يمكن أن يشكل أداة فعّالة في النضال ضد الفصل العنصري . وبالتالي فإن الأرجنتين بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن اشتركت في شباط/فبراير من هذا العام في تقديم مشروع قرار يظم قائمة من العقوبات المحددة والهامة لتطبيقها على حكومة بريتوريا . بيد أن مشروع القرار للأسف لم يحظ بالتأييد اللازم لاعتماده في تلك الهيئة .

ومما لا ريب فيه أن الفصل العنصري يمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين . إن عدم استجابة الأمم المتحدة على نحو كاف لمأساة شعب حرم من حقوقه الأساسية بطريقة لا شرعية لن يطيّلها فحسب بل إنه سينتقص من مصداقية وسلطة منظمنا السياسية والأخلاقية أيضا .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أن

اجتمعت الجمعية العامة آخر مرة منذ عام مضى ازداد تدهور الحالة في جنوب افريقيا حتى وصلت الآن مرحلة بالغة الخطورة . فلم تعد الاغلبية السوداء على استعداد لتحمل النظام البغيض للعزل العنصري والقهر ، وبدأوا يطالبون بحقوقهم الواضح في أن يعاملوا على قدم المساواة كمواطنين لهم الحق في التمتع بجميع الحقوق السياسية كاملة . وبدلاً من أن تستجيب حكومة جنوب افريقيا لهذه المطالب المشروعة ، أبتت على حالة الطوارئ الشاملة في البلاد . وخلال العام الماضي قتل عدة مئات ، واعتقل الآلاف من مناهضي الفصل العنصري . والشئ البغيض خاصة في هذا السياق ان سلطات جنوب افريقيا قد احتجزت وعذبت حتى الأطفال . وتدين حكومتي هذه الأعمال غير المشروعة التي ترمي الى اخضاع الاغلبية السوداء . وهذه السياسة القمعية لن تؤدي إلا الى تصاعد العنف ، والمزيد من اراقة الدماء واطالة معاناة شعب جنوب افريقيا . ومحاولات اخفاء هذه الحقائق عن طريق تدابير تشديد الرقابة لن تخدع العالم .

وجنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذي جعل من العرق أساساً للحقوق السياسية . والفصل العنصري هو خيانة لأوليات المفاهيم الأساسية الخاصة بالحرية الانسانية والمساواة . ونحن نرفض أي فكرة تقول بأن الفصل العنصري يمكن اصلاحه . فالفصل العنصري يتعين القضاء عليه قضاء مبرماً . وفي نفس الوقت ، تستمر جنوب افريقيا في سياستها التي ترمي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة . وتدين النرويج استمرار عدوان جنوب افريقيا على الدول المجاورة لها . وسياسة الفصل العنصري بما تمثله من مصدر مستمر للتوتر في الجنوب الافريقي هي سبب آخر يجعل من الضروري القيام بعمل من أجل القضاء على هذا النظام اللاانساني . ونود أن نعرب عن تضامننا مع جميع دول خط المواجهة وأن نؤكد لهم استمرار دعمنا لهم ضد عدوان جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من الادانة العالمية ، رفضت حكومة جنوب افريقيا حتى الآن أن تتخذ الخطوات الحقيقية أو المحددة من أجل إنهاء سياستها العنصرية . وعلى حكومة جنوب

افريقيا أن تسلم بأن ضروب المعاناة الراهنة لهذا البلد هي مؤشرات على بداية النهاية للفصل العنصري مرة واحدة وإلى الأبد . وعلى بريتوريا أن تختار إما أن تترك الحالة لتستمر في التردّي وتتطور لتصل إلى حالة حرب عنصرية - مأساوية - أو أن تعالج المشاكل الأساسية لهذا البلد المنقسم .

أن حكومتي لا تعتزم تقديم مخطط لشكل جنوب افريقيا بعد القضاء على الفصل العنصري . فالمطلب الأساسي هو القضاء على الفصل العنصري بجميع أشكاله وإبداء حكومة جنوب افريقيا الاستعداد الحقيقي للدخول في مفاوضات مع القادة الحقيقيين للأغلبية السوداء . ولهذا فنحن نناشد حكومة جنوب افريقيا أن ترفع حالة الطوارئ وأن تطلق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين وأن ترفع الحظر المفروض على جميع المنظمات السياسية وأن تسمح لجميع المنفيين بالعودة إلى جنوب افريقيا . وتوفير هذه الظروف هو وحده الذي يوفر أسباب الأمل في التفاوض حول الانهاء السلمي للفصل العنصري في جنوب افريقيا .

ويعد إطلاق سراح جوفان مبيكي مؤخرًا ، وهو المتحدث باسم المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من السجناء السياسيين نصرا للذين خاضوا النضال من أجل إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا . وينبغي أن ننتظر لنرى عما إذا كان هذا العمل الذي قامت به حكومة جنوب افريقيا مؤشرا لموقف جديد لها تجاه مسألة السجناء السياسيين . ويكفي حتى الآن أن نقول أن النظام ينبغي الحكم عليه من أعماله ، وما زال هناك طريق طويل ينبغي أن يقطعه ذلك النظام قبل أن يستوفي الشروط اللازمة .

ولقد جربت محاولة القضاء على نظام الفصل العنصري عن طريق الحوار مع النظام العنصري مرارا وتكرارا دون أن تلقى النجاح . وقد خلعت حكومتي إلى أن نظام جنوب افريقيا مازال غير مستعد لاقامة حوار حقيقي وأن الضغط الخارجي قد أصبح أمرا أساسيا من أجل اجراء تغيير سلمي في المستقبل . وفي رأينا أن الضغط الدولي المتزايد هو السبيل الوحيد المتبقي لاستئصال الفصل العنصري بالطرق السلمية . ولهذا تحت الحكومة

النرويجية مجلس الأمن على فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا . وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد البلدان التي مازالت تعارض فرض الجزاءات لكي تعيد تقييم موقفها . ولا ينبغي أن يستخدم عدم وجود جزاءات الزامية كذريعة للتقاعس عن العمل ضد الفصل العنصري . فالتدابير حتى المحدودة منها يمكن أن تكون ذات أهمية في اظهار المعارضة للفصل العنصري والتعبير عن التضامن مع الذين يعملون من أجل إحداث التغيير في جنوب افريقيا . وريثما يفرض مجلس الأمن الجزاءات الالزامية ، يتعين عليه أن ينظر في اتخاذ مزيد من التدابير الطوعية .

وبالمثل ، يمكن أن يكون الحظر النفطي الفعّال ذا أثر كبير على مجتمع جنوب افريقيا لأن النفط هو السلعة الخام الاستراتيجية الأساسية الوحيدة في الحقيقة التي لا تكتفي فيها جنوب افريقيا ذاتيا . ان انشاء فريق حكومي دولي لرمد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا وما قام به من عمل يمثل الجهد المنسق الاول الذي يقوم به المجتمع الدولي لتهيئة الأساس لفرض حظر نفطي فعّال ضد جنوب افريقيا . وتعلق الحكومة النرويجية أهمية خاصة على أنشطة الفريق وقد أسهمت بنشاط في أعماله . وفشل مجلس الأمن في التوصل الى اتفاق بشأن الجزاءات الالزامية الشاملة ، لا ينبغي أن يجعله يستبعد نظر الجزاءات الالزامية في مجالات محددة بوضوح مثل حظر توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

ان المقصود بالجزاءات هو ابلاغ جنوب افريقيا أين يقف العالم من قضية الخير والشر . وبدون الجزاءات أو بدون ممارسة قدر معين من الضغط تظل الاشارات مختلطة ، وهذا هو السبب الذي ينبغي من أجله أن نحافظ على الجزاءات ونعززها . فقد أثبتت الجزاءات بالفعل أنها ذات أهمية كبيرة في الاسراع بالقضاء على العنصرية .

وتتشكل داخل اطار البيض في جنوب افريقيا عناصر مبشرة ، وهي تعبّر عن ذات رسالة الغضب والاحباط الصادرة عن مختلف الحكومات .

وتوصيل هذه الرسالة هو كل مايراد التدليل عليه بفرض العقوبات . وبرغم أنه ليس هناك من يعتقد أن العقوبات ستؤدي إلى الانهيار الفوري لنظام بريتوريا ، فهناك أكثر من سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن العقوبات هي السبيل الوحيد لحمل هذا النظام على الدخول في مفاوضات . وفي عالم الحقائق السياسية ينبغي أن يكون هذا هو هدفنا الأول . وما أن يظهر النظام استعدادا للتفاوض ، يصبح من اللازم على المجتمع الدولي أن يستكشف أساليب الحوار .

ومتى قبلنا المقدمة المنطقية القائلة بأن العقوبات ستكون ذات أثر فعال ، فهناك من يقول إنها ستكون ذات أثر فعال بحيث تغير الأغلبية السوداء أكثر مما تؤثر في أعلى مراتب السلطة في جنوب افريقيا . وطبقا لهذه الحجة ستسبب العقوبات معاناة متعظمة للأغلبية السوداء ، كما ستسبب مصاعب اقتصادية للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا . ولن نقتل من أهمية هذه المصاعب ، وإذا كانت العقوبات قد تسبب المصاعب في الأجل القصير ، فالقادة الذين يمثلون الأغلبية السوداء يقولون بأن هذا أفضل من المعاناة الدائمة التي ينطوي عليها الفصل العنصري . والمجتمع الدولي ملزم بأن يعير اهتماما لما يقوله هؤلاء القادة .

ولسنوات عديدة عملت النرويچ على الامتثال للمبادئ التي أشرنا إليها عند صياغة سياستها بشأن العقوبات . فبالإضافة إلى برنامج عمل دول الشمال ضد جنوب افريقيا لعام ١٩٨٥ ، سن البرلمان النرويجي قانونا بشأن المقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا وناميبيا ، وأصبح القانون نافذا اعتبارا من ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٧ ، وتم تنفيذ احكام القانون اعتبارا من ٢٠ تموز/يوليه من نفس العام . ويحظر القانون كل العلاقات الاقتصادية تقريبا مع جنوب افريقيا وناميبيا . ويشمل فرض حظر شامل على كل الصادرات والواردات ، وحظر نقل النفط الخام على المراكب النرويجية من جنوب افريقيا وناميبيا أو اليهما ، وحظر منح القروض والاستثمارات ، وغيرها من التدابير . وبهذه الطريقة نأمل أن نسهم إسهاما حقيقيا في جعل جنوب افريقيا بلدا يتمتع فيها الجميع بالمساواة في الحقوق وبتكافؤ الفرص . كما أننا نأمل بذلك أن نلهم البلدان الأخرى أن تحذو حذونا بغية زيادة الضغط الدولي الموحد ضد نظام الفصل العنصري .

وبالإضافة الى هذه التدابير المفيدة ، تود حكومة بلادي أن تؤكد على ضرورة تقديم الدعم الايجابي لأولئك الذين يعانون من آثار الفصل العنصري . ويجد جيران جنوب افريقيا أنفسهم في حالة غير مستقرة نظرا لاعتمادهم الاقتصادي على جنوب افريقيا ، ونتيجة لسياسة زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب افريقيا في المنطقة . ومن أجل تأمين التنمية المستمرة بعيدا عن القدرة الاقتصادية لجنوب افريقيا ، قدمت النرويج ، ولسنوات عديدة ، المساعدة لمؤتمر الجنوب الافريقي للتنسيق من أجل التنمية ، ولبلدان المؤتمر . كما أوضحت الحكومة النرويجية استعدادها لمساعدة بلدان المؤتمر في حالة ما اذا اتخذت جنوب افريقيا تدابير مضادة ضد هذه البلدان .

كما تقدم النرويج المساعدة الانسانية لحركات التحرير واللاجئين وغيرهم من ضحايا الفصل العنصري . وقد زاد هذا الدعم بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة ، وسوف تواصل النرويج مساعدتها لهذه المجموعات ، ولدول خط المواجهة ، ولبلدان مؤتمر الجنوب الافريقي للتنسيق من أجل التنمية ، ومؤتمر التعاون للجنوب الافريقي .

يوثق أن يفوت الوقت على حل سلمي لمشاكل جنوب افريقيا . فاذا لم نقض عما قريب على الفصل العنصري ، فمن الممكن أن تنفجر منطقة الجنوب الافريقي بأسرها في انتفاضة عنيفة . إن الحرية لا تتجزأ ، ولا يمكن أن تدام كرامة الانسان الى الابد ، ولكنها مستود في آخر الامر . دعونا نتضافر جميعا من أجل اتخاذ اجراء فعال ضد نظام الفصل العنصري .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥